

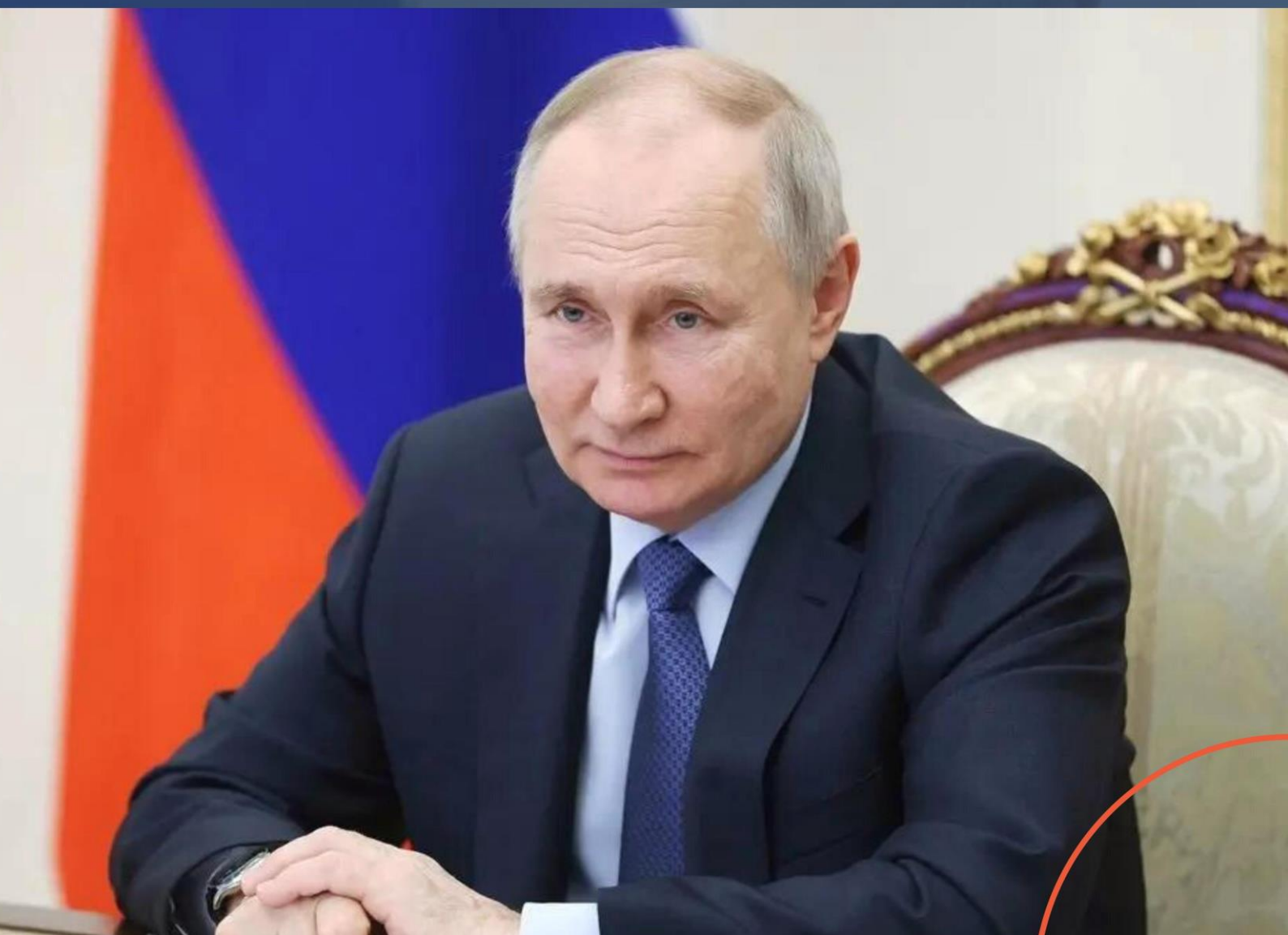
قراءة في قرار محكمة الجنايات الدولية ضد الرئيس الروسي فلاديمير بوتين

د. شاهر الشاهر

استاذ الدراسات الدولية في جامعة صينيات سين / الصين

2023/3/19

47



مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية

hcrsiraq@yahoo.com



Www.hcrsiraq.net

بغداد - الكرادة - العرصات الهندية - مجاور السفارة الصينية



+9647810234002

تقدير موقف

قراءة في قرار محكمة الجنايات الدولية ضد الرئيس الروسي فلاديمير بوتين

د. شاهر الشاهر

استاذ الدراسات الدولية في جامعة صن يات سين/ الصين

Sh.alshaher77@gmail.com

حقوق النشر محفوظة لمركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية

لا يجوز نشر أي جزء من هذا الأبحاث والدراسات والمقالات والترجمات، إلا بموافقة المركز، ويجوز الاقتباس بشرط ذكر المصدر كاملاً. وليس من الضروري أن تُعبر المقالات المنشورة عن وجهة نظر المركز، وإنما تعبر عن وجهة نظر الباحث.

تقدير

موقف



مركز حمورابي

للبحوث والدراسات الاستراتيجية

HAMMURABI CENTER

For Researches & Strategic Studies

٢٠٢٣/٣/١٩

أصدرت محكمة الجنايات الدولية في 17 مارس 2023 قراراً ضد الرئيس الروسي فلاديمير بوتين بتهمة ارتكابه جرائم ضد الإنسانية في أوكرانيا، حيث ركزت ادعاءات المحكمة على عملية ترحيل غير قانونية لأطفال من أوكرانيا إلى روسيا. وقالت الجنايات الدولية: "إن الجرائم ارتكبت في أوكرانيا ابتداءً من يوم ٢٤ شباط ٢٠٢٢ عندما بدأت روسيا اجتياحها الشامل لأوكرانيا".

موسكو من جهتها أنكرت دعاوى الجنايات الدولية، واصفةً مذكرة التوقيف بأنها "غير مقبولة".

وتعقيباً على هذا القرار يمكننا القول:

- لا معنى للقرار من الناحية العملية (القانونية)، فروسيا كانت قد وقّعت على الاتفاقية الخاصة بمحكمة الجنايات الدولية في العام 2000، لكنها عادت و انسحبت منها في العام 2016، بعد أن رفض مجلس الدوما الروسي المصادقة على ميثاق روما الخاص بتأسيس هذه المحكمة.
- المحكمة ليس لديها أدوات تنفيذية (شرطة مثلاً) لتكون قادرة على احضار الرئيس بوتين للمثول أمامها، وهناك حالات كثيرة مشابهة لذلك ولم يتم احضار أي من المتهمين.
- وصف القرار بأنه "تافه"، لن يقلل من أهميته، كعامل ضغط "أخلاقي" على أقل تقدير من وجهة نظر الغرب. فليس من السهولة أن يكون رئيس دولة ومتهماً في الوقت ذاته بارتكاب جرائم ضد الإنسانية.
- للقرار بُعد سياسي يتعلق بوضع عراقيل أمام المبادرة الصينية لحل الأزمة الأوكرانية، وخاصة بعد نجاح بكين في تحقيق الاتفاق السعودي- الإيراني.
- توقيت القرار لم يكن اعتباطياً، فقد استبق الزيارة المنتظرة للرئيس الصيني إلى موسكو، للبحث عن حل للأزمة الأوكرانية.
- يشكل القرار تهديداً لباقي أعضاء القيادة الروسية، بمعنى يمكن أن تصدر قرارات مماثلة بحق أشخاص آخرين يتهممهم الغرب بارتكاب جرائم ضد الإنسانية في أوكرانيا. أو حتى إصدار مذكرات توقيف بحقهم لإعاقة حركتهم على المستوى الدولي.



- القرار سيقفل من عدد الدول التي يستطيع الرئيس بوتين زيارتها، حيث إن هناك أكثر من 100 دولة موقعة على ميثاق روما الأساسي المؤسس لهذه المحكمة. لكنه بنفس الوقت لن يستطيع منع الرئيس بوتين من زيارة الدولة الحليفة والصديقة لروسيا، وخاصة الصين وكوريا الشمالية وإيران، ودول الشرق الأوسط عموماً.
- لا يشكل القرار إدانة بحق الرئيس الروسي، بل هو مجرد اتهام بحقه، ومن حقه الدفاع عن نفسه أمام المحكمة. كما أنه من الصعب إثبات وجود دليل على تورط الرئيس بوتين وبشكل مباشر فيما نسب إليه من اتهامات.
- هذا النوع من القرارات لا يموت بالتقدم ويبقى سارياً تطبيقه، ليكون بمثابة سيف مسلط على رقاب من يصدر بحقهم هكذا قرارات.
- لا أحد قادر على اعتقال رئيس الاتحاد الروسي، لأن ذلك سيتسبب في حرب نووية، وبالتالي فإن الهدف من القرار سياسي أكثر منه قانوني أو جنائي.
- سيكون القرار بداية لفتح تحقيقات دولية مماثلة في دول أخرى ربما، ولتكون تلك التحقيقات بمثابة أوراق ضغط سياسية بيد الغرب. وهذا الأسلوب كان الغرب قد أتقنه واستخدمه ضد العديد من الدول، لكنها المرة الأولى التي يوجه فيها الاتهام ضد رئيس دولة دائمة العضوية في مجلس الأمن.
- لا يزال الأوروبيون والولايات المتحدة الأمريكية يتقنون استخدام قوة القانون، وتطويعه سياسياً ضد خصومهم. بينما يقابل الموضوع بشيء من السخرية والاستهزاء من قبل باقي الدول، بدلاً من العمل على المواجهة القانونية للقرار وإبطال مفعوله بالطرق القانونية.
- كثيراً ما انتهكت الولايات المتحدة القانون الدولي وارتكبت جرائم ضد الإنسانية، في العديد من الدول، مثل سورية والعراق وليبيا وغيرها.



- لم يتم تحريك أية دعاوي ضد الولايات المتحدة ضد ما ارتكبته من جرائم ضد الانسانية، لقناعة الدول الضحية أنه لا جدوى من ذلك، ولصمت الدول الكبرى ضد هذه الجرائم، وهو ما يثبت كذب ونفاق هذه الدول أيضاً.
- الأوروبيون ينتهكون القانون الدولي، وبشكل واضح وصريح، كما يحدث اليوم في "منع حق اللجوء" للفارين من الحروب.
- القرار سياسي بالدرجة الأولى، وله بُعد قانوني وأخلاقي ربما.
- يبقى الخطاب السياسي الغربي ضعيفاً وخالياً من المصداقية، ومكرساً لاذواجية المعايير التي لم تعد تنطلي على أحد.
- من المنتظر حدوث الانتخابات البرلمانية الأوروبية في العام 2024، لذا فقد بدأت الأصوات تتعالى وتقول: إننا ندفع ثمناً غالية للحرب في أوكرانيا.
- الحرب في أوكرانيا استنزفت مخازن الدول الأوروبية من الأسلحة، ومن غير الممكن بالنسبة لهذه الدول الاستمرار في تقديم المزيد من السلاح.
- شركات السلاح الأمريكية هي الراجح الأكبر من هذه الحرب، حيث ارتفعت أسهم هذه الشركات بنسبة 38٪ منذ بداية الحرب وحتى اليوم.



في المحصلة:

هذا القرار سيدفع القيادة الروسية إلى المزيد من التزمّت والصلابة والاستمرار في تنفيذ عملياتهم الخاصة في أوكرانيا، فليس هناك ما يمنع روسيا حتى الآن من الاستمرار في تلك الحرب الوجودية حسب وجهة نظرهم.

ويبقى السؤال الأهم وهو: ماذا لو فشلت المبادرة الصينية لحل الأزمة في أوكرانيا؟ خاصة وأن الصين كانت قد عرضتها على القيادة الروسية وحظيت بدعمها، ممّا يعني الاتفاق ضمناً بين البلدين على ما جاء في هذه المبادرة.

وهل سيعني ذلك انضمام الصين إلى روسيا في "تحالف الضرورة"، وهو ما حاولت بكين تجنبه منذ بداية الحرب وحتى الآن.

حيث حرصت على أخذ دور أقرب إلى الحياد، وهو ما حافظ على التوازن الدولي حتى الآن، ومنع حدوث الحرب العالمية الثالثة منذ البداية.



مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية

تأسس مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية في ١٨-١١-٢٠٠٦، بمدينة بابل (الحلة)، كمركز علمي بحثي يمتد الى دراسة الموضوعات السياسية والاجتماعية بصورة علمية واستراتيجية، فضلاً عن التركيز على القضايا والظواهر الحادثة والمحتملة في الشأن المحلي والاقليمي والدولي، ويتعامل مع باحثين من مختلف التخصصات داخل العراق وخارجه، وتحتضن بغداد المقر الرئيسي للمركز.

للتواصل مع إدارة المركز :

www.hcrsiraq.net



hcrsiraq@yahoo.com



07810234002



2405



hammurabicenter2021



hcrsiraq



hcrsiraq



channel/UCuBniciFORwvqceT0l3xetg



العراق - بغداد - الكرادة - العرصات الهندية - قرب السفارة الصينية

